

## تتمت التوبة وأحكامها

- تمام التوبة ودوامها
- قضاء حقوق الله
- مظالم الخلق
- التوبة من حقوق العباد
- توبة من تعذر عليه رد الحقوق المالية
- من عاوض غيره معاوضة محرمة
- مظالم العباد الأدبية كالغيبة والسب
- توبة العاجز عن المعصية
- قبول التوبة
- التوبة مقبولة من ناحية سنن الله
- علامات التوبة المقبولة
- القائلون : لا توبة للقاتل وأدلتهم
- حجج الجمهور على قبول التوبة من القاتل
- حكم القاتل إذا اقتصر منه
- أقسام الناس في التوبة

oboi.kandi.com

## تمام التوبة ودوامها

قال الإمام الغزالي :

قد ذكرنا أن التوبة عبارة عن ندم يورث عزيمة وقصدا ، وذلك الندم أورثه العلم  
بكون المعاصي حائلا بينه وبين محبوبه ، ولكل واحد من العلم والندم والعزم دوام  
وتمام ، ولتمامها علامة ، ولدوامها شرط ، فلا بد من بيانها .  
أما العلم فالنظر فيه نظر في سبب التوبة وسيأتي .

وأما الندم فهو توجع القلب عند شعوره بفوات المحبوب ، وعلامته طول  
الحسرة والحزن ، وانسكاب الدمع ، وطول البكاء والفكر ، فمن استشعر عقوبة نازلة  
بولده أو ببعض أعزته، طال عليه مصيبتيه وبكاؤه ، وأي عزيز أعز عليه من نفسه؛ وأي  
عقوبة أشد من النار ؟ وأي شيء أدل على نزول العقوبة من المعاصي ؟ وأي مخبر  
أصدق من الله ورسوله ؟ ولو حدثه إنسان واحد يسمى طبيبا : أن مرض ولده  
المريض لا يبرأ ، وأنه سيموت منه ، لطال في الحال حزنه ، فليس ولده بأعز من  
نفسه ، ولا الطبيب بأعلم ولا أصدق من الله ورسوله ، ولا الموت بأشد من النار ،  
ولا المرض بأدل على الموت من المعاصي على سخط الله تعالى ، والتعرض بها  
لنار : فألم الندم كلما كان أشد كان تكفير الذنوب به أرجى ، فعلامة صحة الندم :  
رقة القلب ، وغزارة الدمع ، وفي الأثر : « جالسوا التوابين ، فإنهم أرق أفئدة »  
ومن علامته : أن تتمكن مرارة تلك الذنوب في قلبه بدلا عن حلاوتها ، فيستبدل  
بالميل كراهية ، وبالرغبة نفرة .

وفي الإسرائيليات : أن الله سبحانه وتعالى قال لبعض أنبيائه ، وقد سأله قبول  
توبة عبد ، بعد أن اجتهد سنين في العبادة ، ولم ير قبول توبته : فقال : وعزتي  
وجلالتي لو شفع فيه أهل السموات والأرض ما قبلت توبته ، وحلاوة ذلك الذنب  
الذي تاب منه في قلبه .

وأما القصد الذى ينبعث منه ، وهو إرادة التدارك فله تعلق بالحال ، وهو  
يوجب ترك كل محظور هو ملابس له ، وأداء كل فرض هو متوجه عليه فى الحال ،  
وله تعلق بالماضى ؛ وهو تدارك ما فرط منه، وبالمستقبل ؛ وهو دوام الطاعة ، ودوام  
ترك المعصية إلى الموت .

\* \* \*

### قضاء حقوق الله :

.. وشروط صحتها فيما يتعلق بالماضى : أن يرد فكره إلى أول يوم بلغ فيه بالسن  
أو الاحتلام ( أقول : والمرأة بالسن أو بالحيض ) ويفتس عما مضى من عمره سنة  
سنة ، وشهرا شهرا ، ويوماً يوماً ، ونفساً نفساً ، وينظر إلى الطاعات : ما الذى  
قصر فيه منها ؟ وإلى المعاصى : ما الذى قارفه منها ؟ .

فإن كان قد ترك صلاة أو صلاحاً فاقدة شرطاً من شروط صحتها ، فيقضئها عن  
آخرها ، فإن شك فى عدد ما فاته منها : حسب من مدة بلوغه ، وترك القدر الذى  
يستيقن أنه أداه ، ويقضى الباقي ، وله أن يأخذ فيه بغالب الظن ، ويصل إليه على  
سبيل التحرى والاجتهاد .

وأما الصوم فإن كان قد تركه فى سفر أو مرض أو : أفطرت المرأة بسبب الحيض  
أو النفاس ولم تقضه ) ، فيتعرف مجموع ذلك بالتحرى والاجتهاد ، ويشغل  
بقضائه .

وأما الزكاة فيحسب جميع ماله وعدد السنين من أول ملكه - لا من زمان  
البلوغ فإن الزكاة واجبة فى مال الصبى <sup>(١)</sup> - فيؤدى ما علم بغالب الظن أنه فى  
ذمته .

وأما الحج فإن كان قد استطاع فى بعض السنين ، ولم يتفق له الخروج

(١) هذا هو رأى جمهور الأئمة وهو الذى رجحته فى كتابى ( فقه الزكاة ) .

إلى الحج والآن قد أفلس فعليه الخروج ، فإن لم يقدر مع الإفلاس ، فعليه أن يكتسب من الحلال قدر الزاد ، فإن لم يكن له كسب ولا مال ، فعليه أن يسأل الناس ليصرف إليه من الزكاة أو الصدقات ما يحج به ، فإنه إن مات قبل الحج مات عاصيا ، والعجز الطارئ بعد القدرة لا يسقط عنه الحج ، فهذا طريق تفتيشه عن الطاعات وتداركها .

وأما المعاصي ، فيجب أن يفتش من أول بلوغه عن سمعه ، وبصره ، ولسانه ، وبطنه ، ويده ، ورجله ، وفرجه ، وسائر جوارحه ، ثم ينظر في جميع أيامه وساعاته ، ويفصل عند نفسه ديوان معاصيه ، حتى يطلع على جميعها صغائرها وكبائرها ، ثم ينظر فيها ، فما كان من ذلك بينه وبين الله تعالى من حيث لا يتعلق بمظلمة العباد ، كنظر إلى غير محرم ، وقعود في مسجد مع الجنابة ، ومس مصحف بغير طهارة ، واعتقاد بدعة ، وشرب خمر ، وسماع ملاه ، وغير ذلك مما لا يتعلق بمظالم العباد ، فالتوبة عنها بالندم والتحسر عليها ، وبأن يحسب مقدارها من حيث الكبير ، ومن حيث المدة ، ويطلب لكل معصية منها حسنة تناسيها ، فيأتي من الحسنات بمقدار تلك السيئات ، أخذنا من قوله ﷺ « اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها » (١) ، بل من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (٢)

فيكفر سماع الملاهي بسماع القرآن وبمجالس الذكر ، ويكفر القعود في المسجد جنبا بالاعتكاف فيه مع الاشتغال بالعبادة ، ويكفر مس المصحف محدثا بإكرام المصحف وكثرة قراءة القرآن منه ، وكذلك بأن يكتب مصحفا ويجعله وقفا ، ويكفر شرب الخمر بالتصدق بشراب حلال هو أطيب منه وأحب إليه ، وعد جميع المعاصي غير ممكن ، وإنما المقصود سلوك الطريق المضادة ، فإن المرض يعالج بضده ، فكل ظلمة ارتفعت إلى القلب بمعصية فلا يحورها إلا نور يرتفع إليها بحسنة تضادها ، والمتضادات هي المتناسبات ، فلذلك ينبغي أن تمجى كل سيئة بحسنة من جنسها ، لكن تضادها ،

(١) رواه الترمذى عن أبي ذر وصححه وقد تقدم . (٢) هود ، ١١٤ .

بالبياض يزال بالسواد لا بالحرارة والبرودة ، وهذا التدرج والتحقيق من التلطف في طريق المحو ، فالرجاء فيه أصدق ، والثقة به أكثر من أن يواظب على نوع واحد من العبادات وإن كان ذلك أيضا مؤثرا في المحو . فهذا حكم ما بينه وبين الله تعالى . ويدل على أن الشيء يكفر بضده : أن حب الدنيا رأس كل خطيئة ، وأثر اتباع الدنيا في القلب : السرور بها والحنين إليها ، فلا جرم كان كل أذى يصيب المسلم ينبو بسببه قلبه عن الدنيا يكون كفارة له ، إذ القلب يتجافى بالهموم والغموم عن دار الهموم .

\* \* \*

### مظالم الخلق :

وأما مظالم العباد ، ففيها أيضا معصية وجناية على حق الله تعالى ، فإن الله تعالى نهى عن ظلم العباد أيضا ، فما يتعلق منه بحق الله تعالى ، تداركه بالندم والتحسر ، وترك مثله في المستقبل ، والإتيان بالحسنات التي هي أضعافها ، فيقابل إيذاءه الناس بالإحسان إليهم ، ويكفر غضب أموالهم بالتصدق بملكه الحلال ، ويكفر تناول أعراضهم بالغيبة والقدح فيهم بالثناء على أهل الدين ، وإظهار ما يعرف من خصال الخير من أقرانه وأمثاله ، ويكفر قتل النفوس بإعتاق الرقاب ، لأن تلك إحياء ، إذ العبد الرقيق مفقود لنفسه موجود لسيده ، والإعتاق إيجاد لا يقدر الإنسان على أكثر منه ، فيقابل الإعدام بالإيجاد المقدور . وبهذا تعرف أن ما ذكرناه من سلوك طريق المضادة في التكفير والمحو مشهود له في الشرع حيث كفر القتل بإعتاق رقبة . ثم إذا فعل ذلك كله لم يكفه ما لم يخرج عن مظالم العباد ، ومظالم العباد إما في النفوس أو الأموال أو الأعراض أو القلوب ، أعنى به الإيذاء المحض .

أما النفوس فإن جرى عليه قتل خطأ فتوبته بتسليم الدية<sup>(١)</sup> ، ووصولها إلى المستحق ، إما منه ، أو من عاقلته ، وهو في عهدة ذلك قبل الوصول ، وإن كان عمدا موجبا للقصاص فبالقصاص ، فإن لم يعرف فيجب عليه أن يتعرف عند ولي الدم ، ويحكمه في روحه ، فإن شاء عفا عنه ، وإن شاء قتله ، ولا تسقط عهده إلا بهذا ، ولا يجوز له الإخفاء .

(١) وعليه أيضا كفارة : تحرير رقبة مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين .

وليس هذا كما لو زنى أو شرب ، أو سرق ، أو قطع الطريق ، أو باشر ما يجب عليه فيه حد الله تعالى ، فإنه لا يلزمه في التوبة أن يفضح نفسه ، ويهتك ستره ، ويلتمس من الوالى استيفاء حق الله تعالى ، بل عليه أن يستتر بستر الله تعالى ، ويقيم حد الله على نفسه بأنواع المجاهدة والتعذيب ، فالعفو فى محض حقوق الله تعالى قريب من التائبين النادمين ، فإن أمر هذه إلى الوالى ، حتى إذا أقام عليه الحد وقع موقعه ، وتكون توبته صحيحة مقبولة عند الله تعالى ، بدليل ما صح أن معاذ بن مالك أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنى قد ظلمت نفسى وزنيت ، وإنى أريد أن تطهرنى ! فرده ، فلما كان من الغد أتاه فقال : يا رسول الله ، إنى قد زنيت ! فرده الثانية ، فلما كان فى الثالثة أمر به فحفر له حفرة ثم أمر به فرجم ، فكان الناس فيه فريقين : فقائل يقول : لقد هلك ، وأحاطت به خطيئته ! وقائل يقول : ما توبة أصدق من توبته ، فقال رسول الله ﷺ « لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم » (١)

وأما القصاص وحدّ القذف : فلا بد من تحليل صاحبه المستحق فيه .

وإن كان المتناول مالا تناوله بغصب، أو خيانة ، أو غبن فى معاملة بنوع تلبس ، كترويح زائف ، أو ستر عيب من المبيع ، أو نقص أجرة أجير ، أو منع أجرته . . فكل ذلك يجب أن يفتش عنه ، لا من حد بلوغه ، بل من أول مدة وجوده ، فإن ما يجب فى مال الصبى يجب على الصبى إخراجه بعد البلوغ ، إن كان الولى قد قصر فيه ، فإن لم يفعل كان ظلماً مطالباً به ، إذ يستوى فى الحقوق المالية ، الصبى والبالغ ، وليحاسب نفسه على الحبات والدوانق ، من أول يوم حياته إلى يوم توبته ، قبل أن يحاسب فى القيامة ، وليناقش قبل أن يناقش ، فمن لم يحاسب نفسه فى الدنيا ، طال فى الآخرة حسابه .

فإن حصل مجموع ما عليه بظن غالب ، ونوع من الاجتهاد ممكن ، فليكتبه ،

(١) أخرجه مسلم من حديث بريدة بن الحصيب .

وليكتب أسامى أصحاب المظالم واحداً واحداً ، وليطف في نواحي العالم ، وليطلبهم وليستحلهم ، أو ليؤد حقوقهم ، وهذه التوبة تشق على الظلمة ، وعلى التجار ، فإنهم لا يقدرون على طلب المعاملين كلهم ، ولا على طلب ورثتهم ، ولكن على كل واحد منهم أن يفعل منه ما يقدر عليه ، فإن عجز فلا يبقى له طريق ، إلا أن يكثر من الحسنات ، حتى تفيض عنه يوم القيامة ، فتؤخذ حسناته ، وتوضع في موازين أرباب المظالم ، ولتكن كثرة حسناته بقدر كثرة مظالمه ، فإنه إن لم تف بها حسناته ، حُمِّل من سيئات أرباب المظالم ، فيهلك بسيئات غيره !! .

فهذا طريق كل تائب في رد المظالم، وهذا يوجب استغراق العمر في الحسنات ، لو طال العمر ، بحسب طول مدة الظلم ، فكيف وذلك مما لا يعرف ؟ وربما يكون الأجل قريبا ؟ فينبغي أن يكون تسميره للحسنات والوقت ضيق أشد من تسميره الذى كان فى المعاصى فى متسع الأوقات . . هذا حكم المظالم الثابتة فى ذمته .

أما أمواله الحاضرة ، فليرد إلى المالك ما يعرف له مالكا معينا ، وما لا يعرف له مالكا ، فعليه أن يتصدق به ، فإن اختلط الحلال بالحرام ، فعليه أن يعرف قدر الحرام بالاجتهاد ، ويتصدق بذلك المقدار كما سبق تفصيله فى كتاب الحلال والحرام .

وأما الجناية على القلوب بمشاهدة الناس بما يسوؤهم ، أو يعيبهم فى الغيبة ، فيطلب كل من تعرض له بلسان ، أو آذى قلبه بفعل من أفعاله ، وليستحل واحدا واحدا منهم ، ومن مات أو غاب فقد فات أمره ، ولا يتدارك إلا بتكثير الحسنات لتؤخذ منه عوضا فى القيامة، وأما من وجدته ، وأحله بطيب قلب منه ، فذلك كفرته ، وعليه أن يعرفه قدر جنائته وتعرضه له، فالاستحلال المبهم لا يكفى ، وربما لو عرف ذلك وكثرة تعديه عليه ، لم تطب نفسه بالإحلال ، وادخر ذلك فى القيامة ذخيرة يأخذها من حسناته أو يحمله من سيئاته .

فإن كان فى جملة جنائته على الغير ما لو ذكره وعرفه لتأذى بمعرفته ، كزناه بجاريته أو أهله ، أو نسبته باللسان إلى عيب من خفايا عيوبه ، يعظم أذاه مهما شوفه به ، فقد انسد عليه طريق الاستحلال ، فليس له إلا أن يستحل منها ثم تبقى له مظلمة فليجبرها بالحسنات كما يجبر مظلمة الميت والغائب .

وأما الذكر والتعريف ، فهو سيئة جديدة يجب الاستحلال منها ، ومهما ذكر جنائته وعرفه المجنى عليه ، فلم تسمح نفسه بالاستحلال بقيت المظلمة عليه ، فإن هذا حقه ، فعليه أن يتلطف به ، ويسعى في مهماته وأغراضه ، ويظهر من حبه والشفقة عليه ، ما يستميل به قلبه ، فإن الإنسان عبد الإحسان ، وكل من نفر بسيئة مال بحسنة ، فإذا طاب قلبه بكثرة تودده وتلطفه ، سمحت نفسه بالإحلال ، فإن أبي إلا الإصرار ، فيكون تلطفه به واعتذاره إليه ، من جملة حسناته التي يمكن أن يجبر بها في القيامة جنائته ، وليكن قدر سعيه في فرحه وسرور قلبه بتودده وتلطفه ، كقدر سعيه في أذاه ، حتى إذا قاوم أحدهما الآخر ، أو زاد عليه ، أخذ ذلك منه عوضاً في القيامة يحكم الله به عليه ، كمن أتلف في الدنيا مالا فجاء بمثله ، فامتنع من له المال من القبول ومن الإبراء فإن الحاكم يحكم عليه بالقبض منه ، شاء أم أبى ، فكذلك يحكم في صعيد القيامة أحكم الحاكمين ، وأعدل المقسطين .

وأما العزم المرتبط بالاستقبال فهو أن يعقد مع الله عقداً مؤكداً ، ويعاهده بعهد وثيق : أن لا يعود إلى تلك الذنوب ولا إلى أمثالها ، كالذي يعلم في مرضه « أن الفاكهة تضره مثلاً ، فيعزم عزمًا جزماً أنه لا يتناول الفاكهة مالم يزل مرضه ، فإن هذا العزم يتأكد في الحال وإن كان يتصور أن تغلبه الشهوة في ثانی الحال ، ولكن لا يكون تائباً ما لم يتأكد عزمه في الحال (١) .

وما ذكره الغزالي فيما يتعلق بحقوق العباد : مسلم في جملته ، وإن كان فيه بعض تفصيلات لابن القيم سنذكرها .

وأما فيما يتعلق بحقوق الله ، فهناك رأى آخر بالنسبة للصلاة ، وقضائها ، فرأى المذاهب الأربعة : وجوب قضاء الفوائت ، وإن مضت عليها عشرات السنين ، يقضى منها ما قدر عليه على مرور الوقت .

(١) الإحياء : ج ٤ ص ٣٤ - ٣٨ ببعض تصرف .

والرأى الآخر يقول : إن الصلاة التي تقضى ما كان فواتها عن نوم أو نسيان ، كما جاء فى الحديث الصحيح ، وما عدا ذلك فقد انتهى وقتها ، ولا يمكنه قضاؤها ، وإنما عليه أن يعوض ما فاته بصلاة التوافل ، وإحسان الفرائض بإتمامها كما يحب الله : ركوعها وسجودها وخشوعها .

وكأنما يعتبر هذا الرأى من بدأ الصلاة بعد إضاعتها دهرًا طويلا ، كأنه دخل الإسلام من جديد ، فعليه أن يبدأ صفحة جديدة مع الله ، ويستبق الخيرات ، ويسارع إلى مغفرة من ربه وجنة عرضها السموات والأرض .

والموضوع فيه كلام كثير ، يرجع إليه فى الجزء الأول من ( مدارج السالكين ) لابن القيم ، وقد رجح هو وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية عدم القضاء ، وهو الذى أميل إليه لمن ضيع من عمره سنوات لم يحن فيها ظهره لله راکعا ، أو يعفر جبهته لله ساجداً .

ونقف بعض الوقفات فى حقوق العباد .

\* \* \*

### التوبة من حقوق العباد :

وللتشديد فى حقوق العباد ، وقيامها أصلا على المشاحة ، كانت التوبة منها بأحد أمرين : إما أن يردها إلى صاحبها إن كان حيا ، أو ورثته إن مات .

وإما باستحلاله منه بعد إعلامه به ، إن كان حقا مالياً أو جنایة على بدنه أو بدن موروثه ، كما ثبت عن النبى ﷺ قال : « من كان لأخيه عنده مظلمة من مال أو عرض ، فليتحلله اليوم ، من قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إلا الحسنات والسيئات » (١) .

\* \* \*

---

(١) رواه البخارى .

## توبة من تعذر عليه رد الحقوق المالية :

وكل من ثبت عليه حقوق مالية للناس يجب عليه أن يرجعها إليهم ، أو إلى ورثتهم ، فإن لم يكن عنده ما يكفى سعى فى ذلك طول حياته ما استطاع ، وكلما حصل شيئاً قضى بعض ما عليه ، كل بنسبة حقه ودينه عند التائب وفق قسمة الغرماء ، فمن كان فى ذمته هذه الحقوق المالية ، ثم تاب وتعذر عليه ردها إلى أصحابها ، أو إلى ورثتهم ، لجهله بهم ، أو لانقراضهم ، أو لغير ذلك ، فاختلف فى توبة مثل هذا .

فقال طائفة : لا توبة له إلا بأداء هذه المظالم إلى أربابها ، فإذا كان ذلك قد تعذر عليه ، فقد تعذرت عليه التوبة ، والقصاص أمامه يوم القيامة بالحسنات والسيئات ليس إلا .

قالوا : فإن هذا حق الأدمى لم يصل إليه ، والله سبحانه لا يترك من حقوق عباده شيئاً ، بل يستوفى لبعضهم من بعض ، ولا يجاوزه ظلم ظالم ، فلا بد أن يأخذ للمظلوم حقه من ظالمه ، ولو لطمّة ، ولو كلمة ، ولو رمية بحجر .

قالوا : وأقرب ما لهذا فى تدارك الفارط منه : أن يكثر من الحسنات ، ليتمكن من الوفاء منها يوم لا يكون الوفاء بيدى ولا بدرهم ، فيتجر تجارة يمكنه الوفاء منها . ومن أنفع ما له : الصبر على ظلم غيره له وأذاه ، وغيبته وقذفه ، فلا يستوفى حقه فى الدنيا ، ولا يقابله ، ليحيل خضمه عليه إذا أفلس من حسناته ، فإنه كما يؤخذ منه ما عليه : يستوفى أيضاً ماله ، وقد يتساويان ، وقد يزيد أحدهما عن الآخر .

ثم اختلف هؤلاء فى حكم ما بيده من الأموال .

فقال طائفة : يوقف أمرها ، ولا يتصرف فيها ألبتة .

وقالت طائفة : يدفعها إلى الإمام أو نائبه ، لأنه وكيل أربابها ، فيحفظها

لهم ، ويكون حكمها حكم الأموال الضائعة .

وقالت طائفة أخرى : بل باب التوبة مفتوح لهذا ، ولم يغلقه الله عنه ، ولا

عن مذنب ، وتوبته : أن يتصدق بتلك الأموال عن أربابها بأن يدفعها إلى الفقراء والمحتاجين ، أو إلى جهات الخير ومصالح المسلمين .

ومنها : جماعات الجهاد فى سبيل الله ، ومراكز الدعوة إلى الإسلام ، فإذا كان يوم استيفاء الحقوق ، كان لأرباب المال الخيار : بين أن يجيزوا ما فعل ، وتكون أجورها لهم ، وبين أن لا يجيزوا ، فيأخذوا من حسناته بقدر أموالهم ، ويكون ثواب تلك الصدقة له ، إذ لا يبطل الله سبحانه ثوابها ، ولا يجمع لأربابها بين العوض والمعوض ، فيغرمه إياها ، ويجعل أجرها لهم ، وقد غرم من حسناته بقدرها .  
قال ابن القيم :

وهذا مذهب جماعة من الصحابة ، كما هو مروى عن ابن مسعود ، ومعاوية وحجاج بن الشاعر .

فقد روى أن ابن مسعود « اشترى من رجل جارية ، ودخل يزن له الثمن ، فذهب رب الجارية ، فانتظره حتى يئس من عوده ، فتصدق بالثمن ، وقال : اللهم هذا عن رب الجارية ، فإن رضى فالأجر له ، وإن أبى فالأجر لى ، وله من حسناتى بقدره .

و « غلَّ رجل من الغنيمة ، ثم تاب ، فجاء بما غلَّه إلى أمير الجيش ، فأبى أن يقبله منه ، وقال : كيف لى بإيصاله إلى الجيش ، وقد تفرقوا ؟ فأتى حجاج بن الشاعر ، فقال : يا هذا ، إن الله يعلم الجيش وأسماءهم وأنسابهم ، فادفع خمسه إلى صاحب الخمس ، وتصدق بالباقى عنهم ، فإن الله يوصل ذلك إليهم - أو كما قال - ففعل . . فلما أخبر معاوية قال : لأن أكون أفيتتكَ بذلك أحب إلى من نصف ملكى !

قالوا : وكذلك اللقطة إذا لم يجد ربَّها ، بعد تعريفها ، ولم يُرد أن يملكها ، تصدق بها عنه ، فإن ظهر مالها خيرَه بين الأجر والضمان .

قالوا : وهذا لأن المجهول فى الشرع كالمعدوم ، فإذا جهل المالك صار بمنزلة المعدوم ، وهذا مال لم يعلم له مالك معين ، ولا سبيل إلى تعطيل الانتفاع به ، لما فيه من المفسدة والضرر بمالكة وبالفقراء ، وبمن هو فى يده ، أما المالك : فلعدم وصول نفعه إليه ، وكذلك الفقراء ، وأما من هو فى يده : فلعدم تمكنه من الخلاص

من إثمه ، فيغرمه يوم القيامة من غير انتفاع به ، ومثل هذا لاتباعه شريعة ، فضلا عن أن تأمر به وتوجهه ، فإن الشرائع مبناه على (تحصيل) المصالح بحسب الإمكان وتكميلها ، وتعطيل المفسد بحسب الإمكان وتقليلها ، وتعطيل هذا المال ووقفه ومنعه عن الانتفاع به : مفسدة محضة ، لا مصلحة فيها ، فلا يصار إليه .

إن المعلوم - كما ذكر ابن القيم - أن صاحب هذا المال الذي قد حيل بينه وبينه : أشد شيء رضا بوصول نفعه الأخرى إليه ، وهو أكره شيء لتعطيله ، أو إبقائه مقطوعاً عن الانتفاع به دنيا وأخرى ، وإذا وصل إليه ثواب ماله سره ذلك أعظم من سروره بوصوله إليه في الدنيا ، فكيف يقال : مصلحة تعطيل هذا المال - عن انتفاع الميت والمساكين به ومن هو بيده - أرجح من مصلحة إنفاقه شرعاً ؟ بل أى مصلحة دينية أو دنيوية في هذا التعطيل ؟ وهل هو إلا محض المفسدة ؟

ولقد سئل شيخنا أبو العباس ابن تيمية - قدس الله روحه - سألته شيخ ، فقال : هربت من أستاذي (أى سيدي) وأنا صغير وإلى الآن لم أطلع له على خير ، وأنا مملوك ، وقد خفت من الله عز وجل ، وأريد براءة ذمتي من حق سيدي من رقبتي ، وقد سألت جماعة من المفتين ، فقالوا لي : اذهب فاقعد في المستودع ! فضحك شيخنا ، وقال : تصدق بقيمتك - أعلى ما كانت - عن سيدك ، ولا حاجة لك بالمستودع ، تقعد فيه عبثاً في غير مصلحة ، وإضراراً بك ، وتعطيلاً عن مصالحك ، ولا مصلحة لأستاذك في هذا ، ولا لك ولا للمسلمين ، أو نحو هذا من الكلام . والله أعلم (١) .

\* \* \*

(١) انظر : مدارج السالكين : ١ / ٣٨٧ - ٣٩٠ .

## من عاوض غيره معاوضة محرمة :

المسألة الثانية : إذا عاوض غيره معاوضة محرمة ، وقبض العوض - كالزانية ، والمغنى ، وبائع الخمر ، وشاهد الزور ونحوهم - ثم تاب والعوض بيده .  
فقال طائفة : يرد إلى مالكة ، إذ هو عين ماله ، ولم يقبضه بإذن الشارع ، ولا حصل لربه فى مقابلته نفع مباح .

وقالت طائفة : بل توبته بالتصدق به ، ولا يدفعه إلى من أخذه منه ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو أصوب القولين ، فإن قابضه إنما قبضه ببذل مالكة له ، ورضاه ببذله ، وقد استوفى عوضه المحرم ، فكيف يجمع له بين العوض والمعوض ؟ وكيف يرد عليه مالا قد استعان به على معاصى الله ، ورضى بإخراجه فيما يستعين به عليها ثانياً وثالثاً ؟ وهل هذا إلا محض إعانتة على الإثم والعدوان ؟ وهل يناسب هذا محاسن الشرع : أن يُقضى للزانية بكل مادفعه إلى من زنى بها ، ويؤخذ منها ذلك طوعاً أو كرهاً ، فيعطاه وقد نال عوضه ؟

وهب أن هذا المال لم يملكه الآخذ ، فملك صاحبه ، زال عنه بإعطائه لمن أخذه ، وقد سلّم له ما فى قبالة من النفع ، فكيف يقال : ملكه باق عليه ، ويجب رده إليه ؟ وهذا بخلاف أمره بالصدقة به ، فإنه قد أخذه من وجه خبيث برضا صاحبه وبذله له بذلك ، وصاحبه قد رضى بإخراجه عن ملكه بذلك ، وأن لا يعود إليه ، فكان أحق الوجوه به : صرفه فى المصلحة التى يتنفع بها من قبضه ويخفف عنه الإثم ، ولا يقوى الفاجر به ويعان ، ويجمع له بين الأمرين .

وهكذا توبة من اختلط ماله الحلال بالحرام ، وتعذر عليه تمييزه : أن يتصدق بقدر الحرام ، ويطيّب باقى ماله ، والله أعلم .

\* \* \*

## مظالم العباد الأدبية كالغيبة والسب :

تلك هي التوبة من حقوق الخلق المالية ، فكيف تكون التوبة من حقوقهم الأدبية ، ومظالمهم المعنوية ، كأن تكون مظلمة الإنسان المعتدى عليه : بقَدْح فيه ، بغيبة أو قذف أو سب أو سخرية واستهزاء ، أو نحو ذلك ، فهل يشترط في توبته منها إعلامه بذلك بعينه والتحلل منه ، أو إعلامه بأنه قد نال من عرضه ، ولا يشترط تعيينه ، أو لا يشترط لا هذا ولا هذا ، بل يكفي في توبته أن يتوب بينه وبين الله من غير إعلام مَنْ قذفه وإعتابه ؟

على ثلاثة أقوال ، وعن أحمد روايتان منصوصتان في حد القذف ، هل يشترط في توبة القاذف : إعلام المقذوف ، والتحلل منه أو لا ؟ ويخرج عليهما توبة المغتاب والشاتم .

والمعروف في مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك : اشتراط الإعلام والتحلل ، هكذا ذكره أصحابهم في كتبهم .  
والذين اشترطوا ذلك احتجوا بأن الذنب حق آدمي ، فلا يسقط إلا بإحلاله منه وإبرائه .

ثم من لم يصحح البراءة من الحق المجهول ، شرط إعلامه بعينه كأن يقول له : أنا سببتك وشتمتك ، أو أنا سخرت منك ، أو أنا اغتبتك وذكرتك بسوء ، لاسيما إذا كان من عليه الحق عارفا بمقداره ، فلا بد من إعلام مستحقه بحجم هذا الحق ، لأنه قد لا تسمح نفسه بالإبراء منه إذا عرف مقداره ، فيقول له : أنا ظللت أعتابك عشر سنوات ، فقد يسامح في غيبته مرة أو مرات ، ولا يسامح في غيبته سنوات .

واحتجوا بالحديث المذكور ، وهو قوله ﷺ : « من كان لأخيه عنده مظلمة - من مال أو عرض - فليتحلَّه اليوم » .

قالوا : ولأن في هذه الجناية حقين : حقا لله ، وحقا للآدمي ، فالتوبة منها بتحلل الآدمي لأجل حقه ، والندم فيما بينه وبين الله لأجل حقه تعالى .

قالوا : ولهذا كانت توبة القاتل لا تتم إلا بتمكين ولى الدم من نفسه ، إن شاء اقتص ، وإن شاء عفا ، وكذلك توبة قاطع الطريق .

والقول الآخر : أنه لا يشترط الإعلام بما نال من عرضه وقذفه واغتيابه ، بل يكفي توبته بينه وبين الله ، وأن يذكر المغتاب والمقذوف في مواضع غيبته وقذفه بضد ما ذكره به من الغيبة ، فيبدل غيبته بمدحه والثناء عليه ، وذكر محاسنه ، وقذفه بذكر عفته ، وإحصائه ، ويستغفر له بقدر ما اغتابه .

وهذا اختيار شيخنا أبى العباس ابن تيمية ، قدس الله روحه .  
واحتمج أصحاب هذه المقالة بأن إعلامه مفسدة محضة ، لا تتضمن مصلحة ، فإنه لا يزيد إلا أذى وحنقا وغمماً ، وقد كان مستريحاً قبل سماعه ، فإذا سمعه ربما لم يصبر على حمله ، وأورثه ضرراً في نفسه أو بدنه .  
وما كان هكذا فإن الشارع لا يبيحه ، فضلاً عن أن يوجبه ويأمر به .

قالوا : وربما كان إعلامه به سبباً للعداوة والحرب بينه وبين القاتل ، فلا يصفو له أبداً ، ويورثه علمه به عداوة وبغضاء مولدة لشر أكبر من شر الغيبة والقذف .  
وهذا ضد مقصود الشارع من تأليف القلوب ، والتراحم والتعاطف والتحابب .

قالوا : والفرق بين ذلك وبين الحقوق المالية وجنایات الأبدان من وجهين :  
أحدهما : أنه قد ينتفع بها إذا رجعت إليه ، فلا يجوز إخفاؤها عنه ، فإنه محض حق ، فيجب عليه أداءه إليه ، بخلاف الغيبة والقذف ، فإنه ليس هناك شيء ينفعه ، يؤديه إليه إلا إضراره وتهيجه فقط ، فقياس أحدهما على الآخر من أفسد القياس .

والثاني : أنه إذا أعلمه بها لم تؤذ ، ولم تهج منه غضباً ولا عداوة ، بل ربما سره ذلك وفرح به ، بخلاف إعلامه بما مرق به عرضه طول عمره ، ليلاً ونهاراً ، من أنواع القذف والغيبة والهجو ، فاعتبار أحدهما بالآخر اعتبار فاسد ، وهذا هو الصحيح في القولين كما رأيت ، والله أعلم (١) .

\* \* \*

(١) انظر : المدارج : ١ / ٢٨٩ - ٢٩١ .

## التوبة من ذنب مع الإصرار على غيره :

ومن الأسئلة المهمة المطلوب إجابتها وبيان حكمها هنا ، هذا السؤال وهو :

هل تصح التوبة من ذنب ، مع الإصرار على غيره ؟ .

فيه قولان لأهل العلم ، وهما روايتان عن الإمام أحمد ، ولم يطلع على

الخلاف من حكي الإجماع على صحتها ، كالنووي وغيره .

وقد نقل أبو طالب المكي في ( قوت القلوب ) عن بعض العلماء قوله :

من تاب عن تسعة وتسعين ذنبا ، ولم يتب من ذنب واحد : لم يكن عندنا من  
التائبين (١) !

قال الإمام ابن القيم :

والمسألة مشكلة ، ولها غور ، ويحتاج الجزم بأحد القولين إلى دليل يحصل به

الجزم ، والذين صححوها احتجوا بأنه لما صح الإسلام - وهو توبة من الكفر - مع

البقاء على معصية لم يتب منها ، فهكذا تصح التوبة من ذنب ، مع بقائه على آخر .

وأجاب الآخرون عن هذا بأن الإسلام له شأن ليس لغيره ، لقوته ونفاذه ،

وحصوله - تبعاً بإسلام الأبوين أو أحدهما - للطفل .

واحتج الآخرون بأن التوبة : هي الرجوع إلى الله من مخالفته إلى طاعته ،

وأى رجوع لمن تاب من ذنب واحد ، وأصر على ألف ذنب ؟ .

قالوا : والله سبحانه إنما لم يؤاخذ التائب ، لأنه قد رجع إلى طاعته

وعبوديته ، وتاب توبة نصوحا ، والمصرّ على مثل ما تاب منه - أو أعظم - لم

يراجع الطاعة ، ولم يتب توبة نصوحا .

قالوا : ولأن التائب إذا تاب إلى الله ، فقد زال عنه اسم « العاصي » كالكافر

إذا أسلم زال عنه اسم « الكافر » وأما إذا أصر على غير الذنب الذي تاب منه فاسم

« المعصية » لا يفارقه ، فلا تصح توبته .

(١) قوت القلوب : ١ / ١٩١ .

وسر المسألة : أن التوبة هل تتبعض ، كالمعصية ، فيكون تائباً من وجه دون وجه ، كالإيمان والإسلام ؟

والراجع: تبعضها، فإنها كما تتفاضل في كقيمتها ، كذلك تتفاضل في كقيمتها ، ولو أتى العبد بفرض وترك فرضاً آخر ، لاستحق العقوبة على ما تركه دون ما فعله ، فهكذا إذا تاب من ذنب وأصر على آخر ؛ لأن التوبة فرض من الذنوب . فقد أدى أحد الفرضين وترك الآخر ، فلا يكون ما ترك موجبا لبطلان ما فعل ، كمن ترك الحج وأتى بالصلاة والصيام والزكاة .

والآخرون يجيبون عن هذا بأن التوبة فعل واحد ، معناه الإقلاع عما يكرهه الله ، والندم عليه ، والرجوع إلى طاعته ، فإذا لم توجد بكاملها لم تكن صحيحة ، إذ هي عبادة واحدة ، فالإتيان ببعضها وترك بعض واجباتها كالإتيان ببعض العبادة الواجبة وترك بعضها ، فإن ارتباط أجزاء العبادة الواحدة ببعضها ببعض أشد من ارتباط العبادات المتنوعات ببعضها ببعض .

وأصحاب القول الآخر يقولون : كل ذنب له توبة تخصه ، وهي فرض منه ، لا تتعلق بالتوبة من الآخر ، كما لا يتعلق أحد الذنوب بالآخر .

قال ابن القيم :

والذى عندى فى هذه المسألة : أن التوبة لا تصح من ذنب ، مع الإصرار على آخر من نوعه ، وأما التوبة من ذنب ، مع مباشرة آخر لا تعلق له به ، ولا هو من نوعه : فتصح ، كما إذا تاب من الربا ، ولم يتب من شرب الخمر مثلا ؛ فإن توبته من الربا صحيحة ، وأما إذا تاب من ربا الفضل ، ولم يتب من ربا النسيئة وأصر عليه ، أو بالعكس ، أو تاب من تناول الحشيشة وأصر على شرب الخمر ، أو بالعكس : فهذا لا تصح توبته ، وهو كمن يتوب عن الزنا بامرأة ، وهو مصر على الزنا بغيرها غير تائب منها ، أو تاب من شرب عصير العنب المسكر ، وهو مصر على شرب غيره من الأشربة المسكرة ، فهذا فى الحقيقة لم يتب من الذنب ، وإنما عدل

عن نوع منه إلى نوع آخر ، بخلاف من عدل عن معصية إلى معصية أخرى غيرها في الجنس ، إما لأن وزرها أخف ، وإما لغلبة دواعي الطبع إليها ، وقهر سلطان شهوتها له . . . وإما لأن أسبابها حاضرة لديه عتيدة ، لا يحتاج إلى استدعائها ، بخلاف معصية يحتاج إلى استدعاء أسبابها . . . وإما لاستحواذ قرنائته وخلطائه عليه ، فلا يدعونه يتوب منها ، وله بينهم حظوة بها وجاه ، فلا تطاوعه نفسه على إفساد جاهه بالتوبة (١) .

والذي يترجح لى فى هذه القضية : أن كل من تاب من ذنب توبة صادقة ، فإن المأمول فى أكرم الأكرمين : أن يقبل توبته ، من هذا الذنب بعينه ، وإن بقى متعلقا بذنب آخر من جنسه ، فمن تاب من عمل قوم لوط بصدق قبل الله توبته ، وإن ضعفت إرادته عن التوبة من الزنى ، ومن تاب عن ربا النسيسة ، قبل الله منه ، وإن بقى يمارس ربا الفضل ، أو تاب من الغيبة والنميمة ، وإن ظل يسخر من الناس أو يكذب فى القول أو غير ذلك من آفات اللسان .

وإنما صحت التوبة هنا ، لأن التوبة فى حد ذاتها حسنة ، بل حسنة عظيمة ، والله تعالى يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ، وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٢) .

ثم إنه تعالى قد وعد بقبول التوبة من عباده بوجه عام ، ولم يخص ذنبا من آخر ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ (٣) وهذا قد تاب من ذنبه ، فهو أهل أن يقبل الله منه ، ويعفو عنه .

ثم إن هذا يوافق ما هو معروف فى هذا الباب من سعة الرحمة والمغفرة ، التى تسع كل مذنب، وكل تائب كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ .

(١) مدارج السالكين : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٥ .

(٢) النساء : ٤٠ . (٣) الشورى : ٢٥ .

ثم هو أيضا الذى يعالج ضعف الإنسان ، ويأخذه بالتدرج ، ويفتح له الباب ، ليرقى شيئا فشيئا ، ويترك المعصية خطوة بخطوة ، ومرحلة بعد مرحلة ، حتى يهديه الله فى النهاية إلى تركها جميعا ، وقد جاء فى الحديث الصحيح « إنما بعثتم مسيرين ، ولم تبعثوا معسرين » .

وما يدل لرأى الأكثرين فى قبول توبة التائب إذا تكرر منه الذنب ، وتكررت منه التوبة : ما رواه الشيخان البخارى ومسلم عن أبى هريرة أن النبى ﷺ قال : « إن عبدا أذنب ذنبا ، فقال : رب ؛ أذنبت ، فاغفر لى ، فقال ربه : أعلم عبدى إن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرت لعبدى . ثم مكث ما شاء الله ، ثم أذنب ذنبا ، فقال : رب ! أذنبت آخر ، فاغفره ! فقال تعالى : أعلم عبدى أن له ربا يغفر الذنب ، ويأخذ به ؟ غفرت لعبدى . ثم مكث ما شاء الله ، ثم أذنب ذنبا . قال : قال : رب ! أذنبت آخر فاغفره لى ! فقال : أعلم عبدى أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به ؟ غفرت لعبدى . . ثلاثا فليعمل ما شاء » (١) .

قال العلامة القرطبى فى كتابه ( المفهم فى شرح مسلم ) :

يدل هذا الحديث على عظيم فائدة الاستغفار ، وعلى عظيم فضل الله ، وسعة رحمته ، وحلمه وكرمه ، لكن هذا الاستغفار هو الذى ثبت معناه فى القلب مقارنًا للسان ، لتتحل به عقد الإصرار ، ويحصل معه الندم ، فهو ترجمة للتوبة ، ويشهد له حديث : « خياركم كل مفتن تواب » ومعناه : الذى يتكرر منه الذنب والتوبة ، فكلما وقع فى الذنب عاد إلى التوبة ، لا من قال بلسانه : استغفر الله ، وقلبه مصر على تلك المعصية ، فهذا الذى استغفاره يحتاج إلى الاستغفار !

قال الحافظ ابن حجر فى ( الفتح ) معلقا : ويشهد له ما أخرجه ابن أبى الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعا : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، والمستغفر من

(١) متفق عليه : اللؤلؤ والمرجان ( ١٧٥٤ ) وأنظر : فتح البارى ج ١٣ ص ٤٦

وما بعدها .

الذنب ، وهو مقيم عليه - كالمستهزئ بربه « قال : والراجح أن قوله :  
« والمستغفر . . . » إلى آخره : موقوف ، أى من كلام ابن عباس ، وليس حديثا  
نبويا ، وأوله عند ابن ماجه والطبرانى من حديث ابن مسعود ، وسنده حسن .

قال القرطبي : وفائدة هذا الحديث : أن العود إلى الذنب ، وإن كان أقبح من  
ابتدائه ، لأنه انضاف إلى ملابسة الذنب نقض التوبة ، لكن العود إلى التوبة أحسن  
من ابتدائها ، لأنه انضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم ، والإلحاح فى سؤاله ،  
والاعتراف بأنه لا غافر للذنب سواه .

وقال الإمام النووى : فى الحديث أن الذنوب ، ولو تكررت مائة مرة - بل  
ألفا أو أكثر - وتاب فى كل مرة ، قبلت توبته ، أو تاب عن الجميع توبة واحدة  
صحت توبته ، وقوله : « اعمل ما شئت » - أو « فليعمل ما شاء » - معناه : ما دمت  
تذنب فتتوب ، غفرت لك . أ . هـ (١) .

صحيح أن التوبة الكاملة هى التوبة من جميع الذنوب ، وهى التى يترتب عليها  
الفلاح المذكور فى قوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ  
تُفْلِحُونَ ﴾ (٢) .

وهى التى تكفر بها جميع السيئات ، وتغفر بها جميع الذنوب ، وتدخل  
صاحبها جنات تجري من تحتها الأنهار يوم لا يخزى الله النبى والذين آمنوا معه .  
وهى التى توجب حب الله المطلق لأصحابها ، كما توجب فرحه بهم ،  
وضحكه لهم .

بل التوبة الكاملة ليست هى التى تمنع صاحبها من اقتراف المعاصى فقط ، بل  
هى التى تحفزه إلى اكتساب الطاعات ، وعمل الصالحات ، والالتزام بأحكام الشرع

(١) انظر : فتح البارى : ١٤ / ٤٧١ ، ٤٧٢ ط . دار الفكر المصورة عن السلفية .

(٢) النور : ٣١ .

وآدابه ظاهرا وباطنا فيما بينه وبين ربه ، وفيما بينه وبين نفسه ، وفيما بينه وبين خلقه أجمعين ، حتى يستحق الفلاح فى الأولى والآخرة ، والفوز بالجنة والنجاة من النار .

فينبغى أن نفرق بين هذه التوبة الكلية المطلقة التى توجب لأهلها الفوز بالجنة ، والنجاة من النار ، وبين التوبة الجزئية المقيدة التى يتحرر بها صاحبها من ذنب معين ، وإن بقى مغلولاً بذنوب أخرى ، فلكل من هاتين التوبتين حكمها .

### توبة العاجز عن المعصية :

ومن الأسئلة التى ترد هنا : ما حكم العاصى إذا حيل بينه وبين أسباب المعصية ، وعجز عنها ، بحيث يتعذر وقوعها منه ، هل تصح توبته ؟ وهذا كالكاذب والقاذف ، وشاهد الزور إذا قُطع لسانه ، والزانى إذا فقد الشهوة إلى الزنى ، والوالى الظالم إذا عزل عن سلطانه ، وفقد القدرة على الظلم ، وكل من وصل إلى حدٍّ بطلت معه دواعيه إلى معصية كان يرتكبها .

يقول ابن القيم هنا : فى هذا قولان للناس :

فقال طائفة : لا تصح توبته ؛ لأن التوبة إنما تكون ممن يمكنه الفعل والترك فالتوبة من الممكن ، لا من المستحيل ، ولهذا لا تتصور التوبة من نقل الجبال عن أماكنها ، وتنشيف البحار ، والطيران إلى السماء ، ونحوه .

قالوا : ولأن التوبة مخالفة داعى النفس ، وإجابة داعى الحق ، ولا داعى للنفس هنا ، إذ يعلم استحالة الفعل منها .

قالوا : ولأن هذا كالمكره على الترك ، المحمول عليه قهرا ، ومثل هذا لا تصح توبته .

قالوا : ومن المستقر فى فطر الناس وعقولهم : أن توبة المفاليس وأصحاب الجوائح : توبة غير معتبرة ، ولا يحمدون عليها ، بل يسمونها توبة إفلاس ، وتوبة جائحة .

قال الشاعر :

ورحت عن توبته سائلا ووجدتها توبة إفلاس !

قالوا : ويدل على هذا أيضاً : أن النصوص المتضاربة المتظاهرة قد دلت على أن التوبة عند معاينة الموت لا تنفع ، لأنها توبة ضرورة لا اختيار ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ \* وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ، أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (١) و « الجهالة » ههنا : جهالة العمل ، وإن كان عالماً بالتحريم . قال قتادة : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن كل ما عصى الله به فهو جهالة ، عمداً كان أو لم يكن ، وكل من عصى الله فهو جاهل .

وأما التوبة من قريب : فجمهور المفسرين : على أنها التوبة قبل المعاينة ، قال عكرمة : قبل الموت ، وقال الضحاك : قبل معاينة ملك الموت ، وقال السدي والكلبي : أن يتوب في صحته قبل مرض موته (٢) ، وفي المسند وغيره عن ابن عمر

(١) النساء : ١٧ ، ١٨ .

(٢) قال السيد رشيد رضا رحمه الله ، معلقاً على هذه الأقوال : اغتر الناس بظواهر هذه الأقوال في تفسير الآية ، وهذه الأحاديث ، فصاروا يسوقون في التوبة ، ويصرون على المعاصي ، فترسخ في قلوبهم ، وتأنس بها أنفسهم ، وتصير ملكات وعادات يتعذر عليهم - أو يتعسر - على غير الموفق النادر الإقلاع عنها حتى يجيئهم الأجل الموعود ، وليس معنى الآية : أن التوبة المقبولة المرضية التي أوجب الله على نفسه قبولها : هي ما كانت عن معاصي يصر المرء عليها إلى ما قبل غرغرة الموت ، ولو بساعات أو دقائق ، بل المراد القرب من وقت الذنب المانع مع الإصرار ، كما في الآية الأخرى ، ولعل مراد عكرمة والضحاك وأمثالهما موافقة معنى الحديث ، من أن الله يقبل توبة العاصي ما لم يغرغر ، أي أنه علي فرض أنه تاب في أي وقت من الأوقات ، قبل الغرغرة والمعاينة ، تقبل توبته ، ولا يكون ذلك منافياً للآية ، فإن الإنسان قد يتوب قبل الغرغرة من ذنب عمله من عهد قريب ، ولكن قلما يتوب من الإصرار الذي رسخ في الزمن البعيد ، فإن تاب فقلما يتمكن من إصلاح ما أفسده الإصرار من نفسه ليصدق عليه قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَعَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ =

عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنْ لَمْ يُغْرَغِرْ » وَفِي نَسْخَةِ دِرَاجٍ  
عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً « إِنْ الشَّيْطَانُ قَالَ : وَعَزَّتْكَ يَا رَبُّ لَا أُبْرِحُ  
أَعْوَى عِبَادِكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ ، فَقَالَ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ : وَعَزَّتِي  
وَجَلَالِي وَارْتِفَاعُ مَكَانِي لَا أُزَالُ أَغْفِرُ لَهُمْ مَا اسْتَغْفَرُونِي (١) » .

فهذا شأن التائب من قريب ، وأما إذا وقع في السياق - أي في سياق الموت -  
فقال : إني تبت الآن ! لم تقبل توبته ، وذلك لأنها توبة اضطرار لا اختيار ، فهي  
كالتوبة بعد طلوع الشمس من مغربها ، ويوم القيامة ، وعند معاينة بأس الله .

قالوا : ولأن حقيقة التوبة: هي كف النفس عن الفعل الذي هو متعلق النهي ،  
والكف إنما يكون عن أمر مقدور ، وأما المحال ، فلا يعقل كف النفس عنه ، ولأن  
التوبة هي الإقلاع عن الذنب ، وهذا لا يتصور منه الإيقاع حتى يتأتى منه الإقلاع .

قالوا : ولأن الذنب عزم جازم على فعل المحرم ، يقترب به فعله المقدور ،  
والتوبة منه : عزم جازم على ترك المقدور ، يقترب به الترك ، والعزم على غير المقدور  
محال ، والترك في حق هذا ضروري ، لا عزم غير مقدور ، بل هو بمنزلة ترك  
الطيران إلى السماء ، ونقل الجبال ، وغير ذلك .

والقول الثاني - وهو الصواب - أن توبته صحيحة ممكنة ، بل واقعة ، فإن  
أركان التوبة مجتمعة فيه ، والمقدور له منها : الندم ، وفي المسند مرفوعاً « الندم  
توبة » فإذا تحقق ندمه على الذنب ولومه نفسه عليه ، فهذه توبة ، وكيف يصح أن  
تسلب التوبة عنه ، مع شدة ندمه على الذنب ، ولومه نفسه عليه ، ولا سيما ما يتبع  
ذلك من بكائه وحزنه وخوفه ، وعزمه الجازم ، ونيتته أنه لو كان صحيحاً والفعل  
مقدوراً له لما فعله .

---

= وجملة القول : إن المراد أن الإصرار والتسوية خطر ، وإن كانت التوبة تقبل في كل حال  
اختيار ، إذ الغالب أن المرء يموت على ما عاش عليه ، فليحذر المغرورون .  
(١) الحديث ضعيف ، لأنه من رواية دراج وهو ضعيف ، وخصوصاً في روايته عن  
أبي الهيثم .

وإذا كان الشارع قد نَزَلَ العاجز عن الطاعة منزلة الفاعل لها ، إذا صحت نيته ، كقوله في الحديث الصحيح « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحاً مقيماً » وفي الصحيح أيضاً عنه « إن بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيراً ، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم ، قالوا : وهم بالمدينة ؟ قال : وهم بالمدينة ، حسبهم العذر » وله نظائر في الحديث ، فتزِيل العاجز عن المعصية ، التارك لها قهراً - مع نيته تركها اختياراً لو أمكنه - منزلة التارك المختار أولى .

يوضحه : أن مفسدة الذنب التي يترتب عليها الوعيد تنشأ من العزم عليه تارة ومن فعله تارة ، ومنشأ المفسدة معدوم في حق هذا العاجز فعلاً وعزماً ، والعقوبة تابعة للمفسدة .

وأيضاً فإن هذا تعذر منه الفعل وما تعذر منه التمني والوداد ، فإذا كان يتمنى ويود لو واقع الذنب ، ومن نيته : أنه لو كان سليماً لباشره ، فتوبته بالإقلاع عن هذا الوداد والتمني ، والحزن على فوته ، فإن الإصرار متصور في حقه قطعاً ، فيتصور في حقه ضده ، وهو التوبة ، بل هي أولى بالإمكان والتصور من الإصرار ، وهذا واضح .

والفرق بين هذا وبين المعاین ، ومن ورد القيامة : أن التكليف قد انقطع بالمعينة وورود القيامة ، والتوبة إنما تكون في زمن التكليف ، وهذا العاجز لم ينقطع عنه التكليف ، فالأوامر والنواهي لازمة له ، والكف متصور منه عن التمني والوداد ، والأسف على فوته ، وتبديل ذلك بالنسب والحزن على فعله ، والله أعلم (١) .

\* \* \*

---

(١) مدارج السالكين : ١ / ٢٨٣ - ٢٨٦ .

هل يرجع التائب من الذنب إلى درجته قبل الذنب ؟ :

ومن الأسئلة الواردة هنا : أن العاصي إذا تاب من الذنب : هل يرجع إلى ما كان عليه من الدرجة التي حطه عنها الذنب ، أو لا يرجع إليها ؟ .

قال ابن القيم : اختلفوا في ذلك .

فقالت طائفة : يرجع إلى درجته ، لأن التوبة تجب الذنب بالكلية ، وتُصَيَّرُ كأن لم يكن ، والمقتضى لدرجته : ما معه من الإيمان والعمل الصالح ، فعاد إليها بالتوبة .

قالوا : لأن التوبة حسنة عظيمة وعمل صالح ، فإذا كان ذنبه قد حطه عن درجته ، فحسنته بالتوبة رَفَّتْ إليها ، وهذا كمن سقط في بئر ، وله صاحب شفيق ، أدلَّى إليه حبلاً تمسك به حتى رقى منه إلى موضعه ، فهكذا التوبة والعمل الصالح ، مثل هذا القرين الصالح ، والأخ الشفيق .

وقالت طائفة : لا يعود إلى درجته وحاله ، لأنه لم يكن في وقوف ، وإنما كان في صعود ، فبالذنب صار في نزول وهبوط ، فإذا تاب نقص عليه ذلك القدر الذي كان مستعداً به للترقي .

قالوا : ومثل هذا مثل رجلين سائرين على طريق سيراً واحداً ، ثم عرض لأحدهما ما رده على عقبه أو أوقفه ، وصاحبه سائر ، فإذا استقال هذا رجوعه ووقفته ، وسار بإثر صاحبه ، لم يلحقه أبداً ، لأنه كلما سار مرحلة تقدم ذاك أخرى .

قالوا : والأول يسير بقوة أعماله وإيمانه ، وكلما ازداد سيراً ازدادت قوته ، وذلك الواقف الذي رجع قد ضعفت قوة سيره وإيمانه بالوقوف والرجوع .

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يحكى هذا الخلاف - ثم قال : والصحيح : أن من التائبين من لا يعود إلى درجته ، ومنهم من يعود إليها ، ومنهم من يعود إلى أعلى منها ، فيصير خيراً مما كان قبل الذنب ، وكان داود بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة .

قال : وهذا بحسب حال التائب بعد توبته ، وجدّه وعزمه ، وحذره وتشميره ، فإن كان ذلك أعظم مما كان له قبل الذنب عاد خيراً مما كان وأعلى درجة ، وإن كان مثله عاد إلى مثل حاله ، وإن كان دونه لم يعد إلى درجته ، وكان منحطاً عنها ، وهذا الذى ذكره هو فصل النزاع فى هذه المسألة (١) .

وقد ضرب لذلك مثل برجل خرج من بيته يريد الصلاة فى الصف الأول ، لا يلوى على شىء فى طريقه ، فعرض له رجل من خلفه جبّد ثوبه وأوقفه قليلاً ، يريد تعويقه عن الصلاة ، فله معه حالان :

أحدهما : أن يشتغل به حتى تفوته الصلاة ، فهذه حال غير التائب .

الثانى : أن يجاذبه على نفسه ، ويتفقت منه ، لئلا تفوته الصلاة .

ثم له بعد هذا التفقت ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون سيره جمّزاً ووثباً ، ليستدرك ما فاته بتلك الوقفة ، فربما استدركه وزاد عليه .

الثانى : أن يعود إلى مثل سيره .

الثالث : أن تورثه تلك الوقفة فتوراً وتهاوناً ، فيفوته فضيلة الصف الأول ،

أو فضيلة الجماعة وأول الوقت ، فهكذا حال التائبين السائرين سواء .

أيهما أفضل : المطيع أم التائب توبة نصوحاً ؟ :

ومن الأسئلة المهمة فى باب التوبة هذا السؤال : هل المطيع الذى لم يعص خيراً

من العاصى الذى تاب إلى الله توبة نصوحاً ، أو هذا التائب أفضل منه ؟ .

قال ابن القيم : اختلف فى ذلك .

فطائفة رجحت من لم يعص على من عصى وتاب توبة نصوحاً ، واحتجوا

بوجوه :

(١) المدارج : ١ / ٢٩٢ .

أحدها : أن أكمل الخلق وأفضلهم : أطوعهم الله ، وهذا الذى لم يعص أطوع ، فيكون أفضل .

الثانى : أن فى زمن اشتغال العاصى بمعصيته يسبقه المطيع عدة مراحل إلى فوق ، فتكون درجته أعلى من درجته .

الثالث : أن غاية التوبة : أن تمحو عن هذا سيئاته ، ويصير بمنزلة من لم يعملها ، فيكون سعيه فى مدة المعصية لا له ولا عليه ، فأين هذا السعى من سعى من هو كاسب رابح ؟ .

الرابع : أن الله يمقت على معاصيه ومخالفة أوامره ، ففى مدة اشتغال هذا بالذنوب : كان حظه المقت ، وحظ المطيع الرضا .

الخامس : أن الذنب بمنزلة شرب السم ، والتوبة ترياقه ودواؤه ، والطاعة هى الصحة والعافية ، وصحة وعافية مستمرة ، خير من صحة تخللها مرض وشرب سم أفاق منه .

السادس : أن العاصى على خطر شديد ، فإنه دائر بين ثلاثة أشياء :

أحدها : العطب والهلاك بشرب السم .

الثانى : النقصان من القوة وضعفها ، إن سلم من الهلاك .

والثالث : عود قوته إليه كما كانت أو خيراً منها .

والأكثر إنما هو القسمان الأولان ، ولعل الثالث نادر جداً ، فهو على يقين من

ضرر السم ، وعلى رجاء من حصول العافية ، بخلاف من لم يتناول ذلك .

السابع : أن المطيع قد أحاط على بستان طاعته حائطاً حصيناً ، لا يجد الأعداء

إليه سبيلاً ، فثمرته وزهرته وخضرته وبهجته فى زيادة ونمو أبداً ، والعاصى قد فتح فيه ثغراً ، وثلم فيه ثلماً .

والثامن : أن طمع العدو فى هذا العاصى إنما كان لضعف علمه وضعف

عزيمته ، ولذلك يسمى جاهلاً ، قال قتادة : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن كل ما عصى الله به فهو جهالة ، وكذلك قال الله تعالى فى حق آدم ﴿ وَكَمْ نَجِدُ

لَهُ عَزْمًا ﴿١﴾ وقال في حق غيره ﴿ فاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ ﴿٢﴾ وأما من قويت عزيمته ، وكمل علمه ، وقوى إيمانه : لم يطمع فيه عدوه ، وكان أفضل .

التاسع : أن المعصية لا بد أن تؤثر أثراً سيئاً ولا بد : إما هلاكاً كلياً ، وإما خسراناً وعقاباً ، يعقبه : إما عفو ودخول الجنة ، وإما نقص درجة ، وإما خمود مصباح الإيمان ، وعمل التائب في رفع هذه الآثار والتكفير ، وعمل المطيع في الزيادة ، ورفع الدرجات .

ولهذا كان قيام الليل نافلة للنبي ﷺ خاصة ، فإنه يعمل في زيادة الدرجات ، وغيره يعمل في تكفير السيئات ، وأين هذا من هذا ؟ .

العاشر : أن المقبل على الله المطيع له يسير بجملته أعماله ، وكلما زادت طاعاته وأعماله ازداد كسبه بها وعظم ، وهو بمنزلة من سافر فكسب عشرة أضعاف رأس ماله ، فسافر ثانياً برأس ماله الأول وكسبه ، فكسب عشرة أضعافه أيضاً ، فسافر ثالثاً أيضاً بهذا المال كله ، وكان ربحه كذلك ، وهلم جرا ، فإذا فتر عن السفر في آخر أمره ، مرة واحدة ، فاته من الربح بقدر جميع ما ربح أو أكثر منه .

وطائفة رجحت التائب ، وإن لم تنكر كون الأول أكثر حسنة منه ، واحتجت بوجوه :

أحدها : أن عبودية التوبة من أحب العبوديات إلى الله ، وأكرمها عليه ، فإنه سبحانه يحب التوابين .

الوجه الثاني : أن للتوبة عنده سبحانه منزلة ليست لغيرها من الطاعات ، ولهذا يفرح سبحانه بتوبة عبده حين يتوب إليه أعظم فرح يقدر ، ولم يجيء هذا الفرح في شيء من الطاعات سوى التوبة ، ومعلوم أن لهذا الفرح تأثيراً عظيماً في حال التائب وقلبه ، ومزيده لا يعبر عنه .

(٢) الأحقاف : ٣٥ .

(١) طه : ١١٥ .

الوجه الثالث : أن عبودية التوبة فيها من الذل والانكسار ، والخضوع ،  
والتملق لله ، والتذلل له ، ما هو أحب إليه من كثير من الأعمال الظاهرة ، وإن  
زادت فى القدر والكمية على عبودية التوبة ، فإن الذل والانكسار روح العبودية ،  
ومخها ولبها . يوضحه :

الوجه الرابع : أن حصول مراتب الذل والانكسار للتائب أكمل منها لغيره ،  
فإنه قد شارك من لم يذنب فى ذل الفقر ، والعبودية ، والمحبة ، وامتناز عنه بانكسار  
قلبه بالمعصية ، والله سبحانه أقرب ما يكون إلى عبده عند ذلّه ، وانكسار قلبه ، كما  
فى الأثر الإسرائيلى « يارب أين أجلك ؟ قال : عند المنكسرة قلوبهم من أجلى »  
ولأجل هذا كان « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » لأنه مقام ذل وانكسار  
بين يدي ربه .

ولعل هذه المعانى ترجح حال التائب إذا صدقت توبته وعوض ما فاته ، والله  
أعلم بالسرائر .

\* \* \*

## قبول التوبة

من تأمل ما جاء في القرآن من آيات ، وفي السنة من أحاديث ، وعن الصحابة من آثار ، تبين له أن هذه النصوص تدلُّ بوضوح على أن من تاب إلى الله توبةً نصوحاً ، واجتمعت شروطُ التوبة في حقه ، فإنه يُقطع بقبول الله توبته ، كما يُقطع بقبول إسلام الكافر إذا أسلم إسلاماً صحيحاً ، وهذا قولُ الجمهور ، وكلامُ ابن عبد البرِّ يدلُّ على أنه إجماعٌ .

ومن الناس من قال : لا يُقطع بقبول التوبة ، بل يُرجى ، وصاحبها تحت المشيئة وإن تاب ، واستدلوا بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (١) فجعل الذنوب كلها تحت مشيئته ، وربما استدل بالآيات التي استخدم القرآن فيها أداة الترجى ، مثل ( عسى ) و ( لعل ) ، مثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٢) ، وبقوله : ﴿ فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .

والظاهر أن هذا في حقِّ التائب ، لأن الاعتراف يقتضى الندم ، وفي حديث عائشة عن النبي ﷺ قال : « إنَّ العبد إذا اعترف بذنبه ، ثم تاب ، تاب الله عليه » (٦) .

(٢) التحريم : ٨ .

(١) النساء : ٤٨ .

(٤) النور : ١٦ .

(٣) القصص : ٦٧ .

(٥) التوبة : ١٠٢ .

(٦) رواه البخارى ( ٤١٤١ ) و ( ٤٧٥٠ ) ومسلم ( ٢٧٧٠ ) وأحمد ٦ / ١٩٦ .

والصحيح قول الأكثرين ، وأن هذه الآيات لا تدلُّ على عدم القطع ، فإن الكريم إذا أطمع ، لم يقطع من رجائه المطمع ، ومن هنا قال ابن عباس : إن « عسى » من الله واجبة ، نقله عنه عليُّ بن أبي طلحة (١) ، وقد ورد جزاء الإيمان والعمل الصالح بلفظ : « عسى » أيضًا ، ولم يدل ذلك على أنه غيرُ مقطوع به ، كما فى قوله : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (٢) .

وأما قوله : ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٣) ، فإن الثابت من شاء أن يغفر له ، كما أخبر بذلك فى مواضع كثيرة من كتابه .  
التوبة مقبولة قطعاً من ناحية وعد الله :

ولا ريب أن التوبة إذا استوفت أركانها ومقوماتها ، واستجمعت شرائطها : مقبولة عند الله تعالى لا محالة ، حسب وعده ، وحسب سنته سبحانه فى خلقه .  
أما وعده فقد وصف نفسه بقوله تعالى : ﴿ غَافِرُ الذَّنْبِ وَقَابِلُ التَّوْبِ ﴾ (٤) .  
قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٥) .

وقال عز وجل : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (٦) .  
فبين أن من أسمائه الحسنى ( التواب ) وهو الذى يوفق العاصى للتوبة ، ويقبلها منه ، فكل توبة من العبد محفوفة بتوبتين من الله تعالى : توبة قبلها للهداية والتوفيق ، وتوبة بعدها للقبول .

(١) رواه ابن جرير ( ١٦٥٥ ) وعلى بن أبي طلحة روايته عن ابن عباس مرسلة ، فإنه

لم يره . (٢) التوبة : ١٨ .

(٤) غافر : ٣ .

(٦) التوبة : ١٠٤ .

(٣) النساء : ٤٨ .

(٥) الشورى : ٢٥ .

وقال رجل لرابعة : إنى أكثر من الذنوب والمعاصى ، فلو تبت هل يتوب الله على ؟ فقالت : لا ، بل لو تاب عليك لتبت !

تشير ﷺ إلى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (١) أى وفقهم للتوبة ليتوبوا ، فتوبتهم ثمرة لتوبته عز وجل .

ولذلك قال بعض الصالحين : أنا لا أحمل هم المغفرة ، بل أحمل هم التوبة ! وذلك لأن المغفرة نتيجة حتمية للتوبة ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (٢) وإنما يغفر الله الذنوب جميعا بالتوبة ، حتى الشرك والكفر بالله تعالى وبرسله ، يغفره بالتوبة منه ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّهَمُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٣) .

حتى كفر الردة - وهو شر أنواع الكفر - إن تاب منه ، ورجع عنه قبلت توبته ، ومحيت خطيئته ، كما قال تعالى : ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ \* أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ \* خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٤) ، فلم يغلَق فى وجوههم باب التوبة ، برغم عظم جريمتهم التى استوجبت لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، ولكنهم إذا تابوا تاب الله عليهم ، فإن الله غفور رحيم ، فهذا مقتضى أسمائه وصفاته ، فمن يغفر إذا هو لم يغفر ؟ ومن يرحم إذا هو سبحانه لم يرحم !؟

وآيات القرآن فى هذا الباب غزيرة وفيرة ، كلها تحمل وعد الله تعالى بالمغفرة

(١) التوبة : ١١٨ . (٢) الزمر : ٥٣ . (٣) الأنفال : ٣٨ .

(٤) آل عمران : ٨٦ - ٨٩ .

وقبول التوبة ، ووعده تعالى حق ، وقوله صدق: ﴿ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴾ (١) ،  
﴿ وَعَدَ اللَّهُ ، لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ (٢) .

يؤكد ذلك ما جاء في الأحاديث النبوية الشريفة ، مثل :

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال : « إن الله  
يسط يده بالليل حتى يتوب مسيء النهار ، ويبسط يده بالنهار ، حتى يتوب مسيء  
الليل ، حتى تطلع الشمس من مغربها » .

ويسط اليد كناية عن طلب التوبة ، والطلب أبلغ وأخص من القبول ، إذ  
الطالب أبلغ من القابل ، فرب قابل ليس بطالب ، ولا طالب إلا وهو قابل .

وما رواه ابن ماجه عن أبي هريرة أنه ﷺ قال : « لو أخطأتم حتى تبلغ  
خطاياكم السماء ، ثم تبتم لتاب الله عليكم » (٣) .

فهذا ما يتعلق بقبول التوبة من ناحية وعده عز وجل في كتابه وعلى لسان  
رسوله .

### التوبة مقبولة من ناحية سنن الله :

وأما قبول التوبة من ناحية سنته سبحانه في الخلق ، وما أقام عليه هذا الكون  
من شبكة الأسباب والمسببات ، فإن من عرف هذه السنن الإلهية واطرادها وثباتها :  
يعرف أن نور التوبة إذا سطع يححو ظلمة الذنوب وآثارها في القلوب ، كما يححو بزوغ  
الفجر ، ونور الشمس ظلام الليل ، وكما يححو الماء والصابون الوسخ والدرن ، من  
الثوب والبدن ، وكما يححو الصقل صدأ الحديد .

ولهذا قالوا : إن نار الندم تحرق غبرة الذنب ، ونور الحسنه يزيل عن وجه  
القلب ظلمة السيئة ، وأنه لا طاقة لظلام السيئات مع نور الحسنات ، ومن توهم أن

(١) الكهف : ٩٨ . (٢) الروم : ٦ .

(٣) حسنه في صحيح الجامع الصغير برقم ( ٥٢٣٥ ) .

التوبة تصح بشرائها ولا تقبل - فهو كمن يتوهم أن الشمس تطلع ، والظلام لا يقلع ، وأن الثوب يغسل ، والوسخ لا يزول .

نعم ، إذا تغلغل الوسخ لطول تراكمه في تجايف الثوب ، فلا يقوى الصابون على قلعه من أصله ، وكذلك إذا توغل الصدأ في الحديد ، فقد لا يصقله الجلاء ، وهذا مثل القلب إذا تراكت عليه الذنوب حتى صارت رينا وطبعا على القلب ، فمثل هذا القلب المطبوع عليه ، لا يتوب ، ولا يرجع إلى الرب ، كما قال تعالى في شأن قوم : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَسَمِعَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ \* لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿ (١) .

ولكن هذا غير الذي نذكره هنا ، وهو من تاب توبة استجمعت أركانها وشرائطها .

كما أن من حق التائب - بل من واجبه - أن يشك في قبول توبته ، إذا شك في استكمال أركانها ، أو في استيفاء شروطها ، وما أدقها وما أصعبها وما أشق تحصيلها بكمالها على وجهها ، ولهذا روى عن الربيع بن خيثم أنه كان يقول : لا تقل : أستغفر الله ، وأتوب إليه ، فيكون ذنبا وكذبا إن لم تفعل ، بل قل : اللهم اغفر لي ذنبي وتب علي !

وكلما ارتقى الإنسان في سلم الصالحات : ( اتهم ) توبته ، وارتاب في صحتها ، كما قال ابن القيم رحمه الله :

« وأما اتهام التوبة : فلأنها حق عليه ، لا يتيقن أنه أدى هذا الحق على الوجه المطلوب منه ، الذي ينبغي له أن يؤديه عليه ، فيخاف أنه ما وفاها حقها ، وأنها لم تقبل منه ، وأنه لم يبذل جهده في صحتها ، وأنها توبة علة وهو لا يشعر بها ، كتوبة أرباب الخوائج والإفلاس ، والمحافظين على حاجاتهم ومنازلهم بين الناس ، أو أنه

(١) النحل : ١٠٨ ، ١٠٩ .

تاب محافظة على حاله ، فتاب للحال ، لا خوفاً من ذى الجلال ، أو أنه تاب طلباً للراحة من الكد في تحصيل الذنب ، أو اتقاء ما يخافه على عرضه وماله ومنصبه ، أو لضعف داعي المعصية في قلبه ، وخمود نار شهوته ، أو لمنافاة المعصية لما يطلبه من العلم والرزق ، ونحو ذلك من العلل التي تقدر في كون التوبة خوفاً من الله ، وتعظيماً له وحرماته ، وإجلالاً له ، وخشية من سقوط المنزلة عنده ، وعن البعد والطرده عنه ، والحجاب عن رؤية وجهه في الدنيا والآخرة ، فهذه التوبة لون ، وتوبة أصحاب العلل لون آخر « (١) .

\* \* \*

### علامات التوبة المقبولة :

وللتوبة المقبولة علامات تعرف بها ، وتميزها عن التوبة المردودة عند الله تعالى .  
منها : أن يكون التائب بعد التوبة خيراً مما كان قبلها .

ومنها : أنه لا يزال الخوف مصاحباً له ، ولا يأمن مكر الله طرفة عين ، فخوفه مستمر إلى أن يسمع قول الرسل لقبض روحه ﴿ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ (٢) فهناك يزول الخوف .

ومنها : انخلاع قلبه ، وتقطعه ندماً وخوفاً ، وهذا على قدر عظم الجنابة وصغرها ، وهذا تأويل ابن عيينة لقوله تعالى : ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيْبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ (٣) قال : تقطعها بالتوبة ، ولا ريب أن الخوف الشديد من العقوبة العظيمة يوجب انصداع القلب وانخلاعه ، وهذا هو تقطعه ، وهذا حقيقة التوبة ، لأنه يتقطع قلبه حسرة على ما فرط منه ، وخوفاً من سوء عاقبته ، فمن لم يتقطع قلبه في الدنيا على ما فرط حسرة وخوفاً ، تقطع في الآخرة

(١) مدارج السالكين : ١ / ١٨٥ .

(٢) فصلت : ٣٠ . (٣) التوبة : ١١٠ .

إذا حَقَّتْ الحَقَائِقُ ، وعانين ثواب المطيعين ، وعقاب العاصين ، فلا بد من تقطع القلب إما في الدنيا وإما في الآخرة .

ومن علامات التوبة الصحيحة أيضاً : كسرة خاصة تحصل للقلب لا يشبهها شيء ، ولا تكون لغير المذنب ، لا تحصل بجوع ، ولا رياضة ، ولا حب مجرد ، وإنما هي أمرٌ وراء هذا كله ، تكسر القلب بين يدي الرب كسرة تامة . . . قد أحاطت به من جميع جهاته ، وألقت بين يديه طريقاً ذليلاً خاشعاً ، لم يجد منه بداً ، ولا عنه غناء ، ولا منه مهرباً ، وعلم أن حياته وسعادته وفلاحه ونجاحه في رضاه عنه ، وقد علم إحاطة سيده بتفاصيل جنائياته ، هذا مع حبه لسيده ، وشدة حاجته إليه ، وعلمه بضعفه وعجزه وقوة سيده ، وذله وعز سيده .

فيجتمع من هذه الأحوال كسرة وذلة وخضوع ، ما أنفعها للعبد ، وما أجدى عائدتها عليه ! وما أعظم جبره بها ! وما أقربه بها من سيده ! فليس شيء أحبَّ إلى سيده من هذه الكسرة ، والخضوع والتذلل ، والإخبات ، والانطراح بين يديه ، والاستسلام له ، فله ما أحلى قوله في هذه الحال : أسألك بعزك وذلي إلا رحمتي ، أسألك بقوتك وضعفي ، وبغناك عنى وفقري إليك ، هذه ناصيتي الكاذبة الخاطئة بين يديك ، عبيدك سوى كثير ، وليس لى سيد سواك ، لاملجأ ولا منجى منك إلا إليك ، أسألك مسألة المسكين ، وأبتهل إليك ابتهاج الخاضع الذليل ، وأدعوك دعاء الخائف الضرير ، سؤال من خضعت لك رقبته ، ورغم لك أنفه ، وفاضت لك عيناه ، وذلل لك قلبه .

يا من ألوذ به فيما أوَّمَّله      ومن أعوذ به مما أحاذره  
لا يجبرُ الناسُ عظماً أنت كاسره      ولا يهيضون عظماً أنت جابره

فهذا وأمثاله من آثار التوبة المقبولة ، فمن لم يجد ذلك في قلبه فليتهم توبته وليرجع إلى تصحيحها ، فما أصعب التوبة الصحيحة بالحقيقة ، وما أسهلها

باللسان ، والدعوى ! وما عالج الصادق بشيء أشق عليه من التوبة الخالصة  
الصادقة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله (١) .

هل هناك ذنوب لا تقبل التوبة منها كالقتل ؟ :

اختلف الناس : هل من الذنوب ذنب لا تقبل توبته أو لا ؟

رأى الجمهور بقبول التوبة إذا صحت :

فقال الجمهور : التوبة تأتي على كل ذنب ، فكل ذنب يمكن التوبة منه  
وتقبل ، ولو كان قتل النفس بغير حق .

القائلون : لا توبة للقاتل وأدلتهم :

وقالت طائفة : لا توبة للقاتل ، وهذا مذهب ابن عباس المعروف عنه ،  
وإحدى الروایتين عن أحمد ، وقد ناظر ابن عباس في ذلك أصحابه ، فقالوا « أليس  
قد قال الله تعالى في سورة الفرقان ﴿ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ -  
إِلَى أَنْ قَالَ - إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ  
سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٢) ؟ فقال : كانت هذه الآية في  
الجاهلية ، وذلك أن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وزنوا ، فأتوا رسول  
الله ﷺ ، فقالوا : إن الذي تدعو إليه لحسن لو تُخبرنا أن لما عملناه كفارة ،  
فنزل : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ (٣) الآية ، فهذه في أولئك ،  
وأما التي في سورة النساء وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ  
جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (٤)  
فالرجل إذا عرف الإسلام وشرائعه ، ثم قتل ، فجزاؤه جهنم » وقال زيد بن ثابت  
« لما نزلت التي في الفرقان ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴾ عجبنا من

(٢) الفرقان : ٦٨ - ٧٠ .

(١) المدارج : ١ / ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٤) النساء : ٩٣ .

(٣) الفرقان : ٦٨ .

لينا ، فلبنا سبعة أشهر ، ثم نزلت الغليظة بعد اللينة فنسخت اللينة « وأراد بالغليظة : هذه الآية التي في سورة النساء ، وباللينة : آية الفرقان ، قال ابن عباس « آية الفرقان مكية ، وآية النساء مدنية ، نزلت ولم ينسخها شيء » .

قال هؤلاء : ولأن التوبة من قتل المؤمن عمداً متعذرة ؛ إذ لا سبيل إليها إلا باستحلاله ، أو إعادة نفسه - التي فوّتها عليه - إلى جسده ، إذ التوبة من حق الآدمي ، لا تصح إلا بأحدهما ، وكلاهما متعذر على القاتل ، فكيف تصح توبته من حق آدمي لم يصل إليه ، ولم يستحلّه منه ؟ .

ولا يرد عليهم هذا في المال إذا مات ربه ولم يوفّه إياه ، لأنه يمكن من إيصال نظيره إليه بالصدقة .

قالوا : ولا يرد علينا أن الشرك أعظم من القتل ، وتصح التوبة منه ؛ فإن ذلك محض حق الله ، فالتوبة منه ممكنة ، وأما حق الآدمي : فالتوبة موقوفة على أدائه إليه أو استحلاله ، وقد تعذر .

### حجج الجمهور على قبول التوبة من القاتل :

واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ، إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (١) فهذه في حق التائب ، وبقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٢) فهذه في حق غير التائب ، لأنه فرق بين الشرك وما دونه ، وعلق المغفرة بالمشيئة ، فخصص وعلق ، وفي التي قبلها عمم وأطلق .

واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴾ (٣) فإذا تاب هذا القاتل وآمن وعمل صالحاً ، فإن الله عز وجل غفّر له .

(١) الزمر : ٥٣ . (٢) النساء : ٤٨ . (٣) طه : ٨٢ .

قالوا : وقد صح عن النبي ﷺ حديث الذى قتل المائة ثم تاب فنفعته توبته ، وألحق بالقرية الصالحة التى خرج إليها ، وصح عنه ﷺ - من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال - وحوله عصابة من أصحابه : « بايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصونى فى معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ، فعوقب به فى الدنيا ، فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ، فستره الله عليه ، فهو إلى الله : إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه . . فبايعناه على ذلك » قالوا : وقد قال ﷺ - فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى : « ابن آدم ، لو لقيتنى بقراب الأرض خطايا ، ثم لقيتنى لا تشرك بى شيئاً ، لقيتك بقرابها مغفرة » ، وقال ﷺ : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » ، وقال : « من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله دخل الجنة » ، وقال : « إن الله حرم على النار من قال : لا إله إلا الله ، يبتغى بذلك وجه الله » وفى حديث الشفاعة : « أخرجوا من النار من فى قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان » وفيه يقول الله تعالى : « وعزتى وجلالى ، لأخرجنَّ من النار من قال لا إله إلا الله » وأضعاف هذه النصوص كثير ، تدل على أنه لا يخلد فى النار أحد من أهل التوحيد (١) . أ . ه .

وهكذا نرى رأى الجمهور أقوى حجة ، وهو الذى يتفق مع رحمة الله الواسعة ، ومغفرته التى تسع كل الذنوب .

### حكم القاتل إذا اقتص منه :

واختلفوا فيما إذا تاب القاتل وسلّم نفسه ، فقتل قصاصاً ، هل يبقى عليه يوم القيامة للمقتول حق ؟

(١) مدارج السالكين : ١ / ٣٩٢ - ٣٩٤ .

فقال طائفة : لا يبقى عليه شيء ، لأن القصاص حده ، والحدود كفارة لأهلها ، وقد استوفى ورثة المقتول حق موروثهم ، وهم قائمون مقامه في ذلك ، فكأنه قد استوفاه بنفسه ، إذ لا فرق بين استيفاء الرجل حقه بنفسه أو بنائبه ووكيله .  
يوضح هذا : أنه أحد الجنائتين ، فإذا استوفيت منه لم يبق عليه شيء ، كما لو جنى على طرفه فاستفاد منه ، فإنه لا يبقى له عليه شيء .

وقالت طائفة : المقتول قد ظلم ، وفاتت عليه نفسه ، ولم يستدرك ظلmatesه .  
والوارث إنما أدرك ثأر نفسه ، وشفاء غيظه ، وأى منفعة حصلت للمقتول بذلك ؟  
وأى ظلامة استوفاه من القاتل ؟ .

قالوا : فالحقوق في القتل ثلاثة : حق الله ، وحق للمقتول ، وحق للوارث ، فحق الله : لا يزول إلا بالتوبة ، وحق الوارث : قد استوفاه بالقتل ، وهو مخير بين ثلاثة أشياء : بين القصاص ، والعفو مجاناً ، أو إلى مال ، فلو أحله ، أو أخذ منه مالا لم يسقط حق المقتول بذلك ، فكذلك إذا اقتص منه ، لأنه أحد الطرق الثلاثة في استيفاء حقه ، فكيف يسقط حق المقتول بواحد منها دون الآخرين ؟ .

قالوا : ولو قال القاتل : لا تقتلوه لأطالبه بحقي يوم القيامة ، فقتلوه ، أكان يسقط حقه ولم يسقطه ؟ فإن قلتم : يسقط ، فباطل ، لأنه لم يرض بإسقاطه ، وإن قلتم : لا يسقط ، فكيف تسقطونه إذا اقتص منه ، مع عدم العلم برضا المقتول بإسقاط حقه ؟ .

وهذه حجج كما ترى في القوة ، لا تندفع إلا بأقوى منها أو بأمثالها .

فالصواب - والله أعلم - أن يقال : إذا تاب القاتل من حق الله ، وسلم نفسه طوعاً إلى الوارث ، ليستوفى منه حق موروثه : سقط عنه الحقان ، وبقي حق الموروث لا يضيعة الله ، ويجعل من تمام مغفرته للقاتل : تعويض المقتول ، لأن مصيبته لم تنجبر بقتل قاتله ، والتوبة النصوح تهدم ما قبلها ، فيعوض هذا عن مظلمته ، ولا يعاقب هذا لكمال توبته ، وصار هذا كالكافر المحارب لله ولرسوله إذا

قتل مسلماً في الصف ، ثم أسلم وحسن إسلامه ، فإن الله سبحانه يعرض هذا الشهيد المقتول ، ويغفر للكافر بإسلامه ، ولا يؤاخذ به بقتل المسلم ظلماً ، فإن هدم التوبة لما قبلها كهدم الإسلام لما قبله .

وعلى هذا إذا سلم نفسه وانقاد ، فعفا عنه الولي ، وتاب القاتل توبة نصوحاً ، فالله تعالى يقبل توبته ، ويعرض المقتول .

فهذا الذي يمكن أن يصل إليه نظر العالم واجتهاده ، والحكم بعد ذلك لله ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ ، وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ (١) .

\* \* \*

---

(١) النمل : ٧٨ ، المدارج : ١ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

## أقسام الناس فى التوبة

قال صاحب ( قوت القلوب ) :

الناس فى التوبة على أربعة أقسام ، فى كل قسم طائفة ، لكل طائفة مقام :

١ - منهم تائب من الذنب مستقيم على التوبة والإنابة ، لا يحدث نفسه بالعود إلى معصية أيام حياته ، مستبدل بعمل سيئاته صالح حسناته ، فهذا هو ( السابق بالخيرات ) ، وهذه هى التوبة النصوح .

ونفس هذا هى ( المطمئنة المرضية ) والخبر المروى فى مثل هذا « سيروا ، سبق المفردون ، المستهترون بذكر الله ، وضع الذكر أوزارهم ، فوردوا القيامة خفافا » (١) .

٢ - والذي يلى هذا فى القرب : عبد عقده التوبة ، ونيته الاستقامة ، لا يسعى فى ذنب ، ولا يقصده ولا ينحوه ، ولا يهتم به ، وقد يتلى بدخول الخطايا عليه من غير قصد منه ، ويمتحن بالهم واللمم ، فهذا من صفات المؤمنين ، يرجى له الاستقامة ، لأنه فى طريقها ، وهو من قال الله تعالى فيهم : ﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ، إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ﴾ (٢) وداخل فى وصف المتقين الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾ (٣) .

ونفس هذا هى ( اللوامة ) التى أقسم الله تعالى بها ، وهو من (المقتصدین) ، وهذه الذنوب تدخل على النفوس من معانى صفاتها وغرائر جبلاتها ، وأوائل أنسابها

(١) رواه الترمذى ( ٣٥٩٦ ) بلفظ ( سبق المفردون ) دون كلمة ( سيروا ) وقال : حسن

غريب ، وصححه الحاكم ج ١ ص ٤٨٥ عن أبى هريرة .

(٢) النجم : ٣٢ . (٣) آل عمران : ١٣٥ .

من نبات الأرض ، وتركيب الأطوار فى الأرحام خلقاً من بعد خلق ، ومن اختلاط  
 الأمشاج بعضها ببعض ، ولذلك عقبه تعالى بقوله : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ  
 مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ (١) ، فلذلك نهى عن تزكية  
 النفس المنشأة من الأرض ، والمركبة فى الأرحام بالأمشاج للاعوجاج فقال تعالى  
 : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ أى فهذا وصفها من بدء إنشائها ، وكذلك وصف مشيخ  
 خليقته بالابتلاء فى قوله : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ  
 سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (٢) وشرح هذا يطول .

وفى مثل هذا العبد معنى الخبر الذى جاء « المؤمن مفتنٌ تواب » (٣) و « المؤمن  
 كالسنبلة تفىء أحياناً وتميل أحياناً » (٤) فإزاء هذا العبد على نفسه . ومقته لها عن  
 معرفته بها ، وترك نظره إليها ، وسكونه إلى خير إن ظهر عليها : يكون من كفارات  
 ذنوبه ، لأنه من تدبر الخطاب فى قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ  
 بِمَنِ اتَّقَى ﴾ .

٣ - والعبد الثالث هو الذى يقرب من هذا الثانى فى الحال ، عبد يذنب ثم  
 يتوب ، ثم يعود للذنب ، ثم يحزن عليه ، بقصد له وسعى فيه ، وإيثاره إياه على  
 الطاعة ، إلا إنه يسوّف بالتوبة ، ويحدث نفسه بالاستقامة ، ويحب منازل التوابين ،  
 ويرتاح قلبه إلى مقام الصديقين ، ولم يأن حينه ، ولا ظهر مقامه ، لأن الهوى  
 يحركه ، والعادة تجذبه ، والغفلة تغمره ، إلا أنه يتوب خلال الذنوب ويعاود ، لتقدم  
 المعتاد ، فتوبة هذا فوات من وقت إلى وقت ، ومثله ترجى له الاستقامة لمحاسن  
 عمله ، وتكفيرها السالف سيئته ، وقد يخاف عليه الانقلاب ، لمداومة خطئه .

ونفس هذا هى ( المسوِّلة ) ، وهو ممن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله

(١) النجم : ٣٢ . (٢) الإنسان : ٢ .

(٣) رواه أحمد بسند ضعيف جدا . .

(٤) أحمد ٣ / ٣٩٤ بلفظ ( مثل المؤمن . . ) وحسنه المناوى فى ( الفيض ) ج ٥ /

أن يتوب عليه ، فيستقيم فيلحق بالسابقين ، فهذا بين حالين: بين أن يغلب عليه وصف النفس ، فيحق عليه ما سبق من القول ، وبين أن ينظر إليه مولاه نظرة تجبر له كل كسر ، وتغنى له كل فقر ، فيتداركه بمنة سابقة ، فتلحقه بمنازل المقرين ، لأنه سلك طريقهم ، بفضلهم ورحمته ونيته الآخرة .

٤ - والعبد الرابع ، أسوأ العبيد حالاً ، وأعظمهم على نفسه وبالاً ، وأقلهم من الله نوالاً ، عبد يذنب ثم يتبع الذنب مثله ، أو أعظم منه ، ويقيم على الإصرار ، ويحدث نفسه به متى قدر عليه ، ولا ينوى توبة ، ولا يعقد استقامة ، ولا يرجو وعداً بحسن ظنه ، ولا يخاف وعيداً لتمكن أمنه ، فهذا هو حقيقة الإصرار ومقام بين العتو والاستكبار ، وفي مثل هذا جاء الخبر « هلك المصرون قدماً إلى النار » (١) .

ونفس هذا هي « الأمانة » ، وروحه أبداً من الخير فرارة ، ويخاف على مثله سوء الخاتمة ، لأنه في مقدماتها وسالك طريقته ، ولا يبعد منه سوء القضاء ودرك الشقاء ، ومثل هذا قيل : من سوف الله تعالى بالتوبة أكذبه ، وإن اللعنة خروج من ذنب إلى أعظم منه .

وهذه الطائفة في عموم المسلمين ، وهم في مشيئة الله من الفاسقين ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَخْرُوجُ مَرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ أى مؤخرون لحكمه ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ ﴾ بالإصرار : ﴿ وَإِمَّا يُتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (٢) بما سبق من حسن الاختيار . نعوذ بالله تعالى من عذابه ، ونسأله نعيماً من ثوابه .

\* \* \*

(١) ذكره في زاد المسير : ج ٤ ص ٢٠٤ .

(٢) التوبة : ١٠٦ .